مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

ر ت م د: 1112-685x
ر ت م د إ: 2588-2236

المجلد: 13 / العدد: 01 / جوان 2020
ص ص: 118 ـ 141

نحو فهم نظري لمفهوم الحركات الاجتماعية وأهميتها السياسية الاجتماعية

Towards a theoretical understanding of the concept of social movement and their importance political and social

قبلان المجالي*
جامعة مؤتة/ الأردن
Dr.khaledsarairah@gmail.com

تاريخ الارسال: 2019/10/15 تاريخ القبول: 2019/06/30 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تقديم فهم نظري لمفهوم الحركات الاجتماعية وأهميتها السياسية والاجتماعية تعد الحركات الاجتماعية واحدة من الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع، وفي العلوم السياسة والجغرافية والتاريخية، وتأتي أهميتها من انتشارها في معظم المجتمعات الحديثة، وارتباطها بمشكلات معاصرة ولها أهمية قصوى في إحداث الحركات الاجتماعية.

ويتناول هذا البحث مفهوم الحركات الاجتماعية وتاريخها والنظريات المرتبطة بها، والتعرض لشكل الحركات الاجتماعية وبنائها.

لقد أظهرت هذا الدراسة أن موضوع الحركات الاجتماعية، رغم أهميتها لم تحظ بالاهتمام اللازم، وربما يرجع السبب في ذلك إلى هيمنه الطبيعة المحافظة لعلم الاجتماع ولا سيما في العالم العربي ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث حيث سيتم إضافة بعض الجوانب المتعلقة بالحركات الاجتماعية وأهميتها في إحداث التغيير في شكل وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية؛ أهميتها الاجتماعية؛ أهميتها السياسية.

Abstract

Social movement considered one of the important issue in contemporary sociology; it is also important issue in the fields of political science, geography and history. It important came from its diffusion in all societies and its relation with all contemporary problems.

* المؤلف المرسل.

In this paper we will discuss the concept of movement in history and theories related to it, also we will discuss the structure and development of social movements through history.

This study showed that social movements is a neglected issue despite its important, the reason for that may be related to conservative nature of contemporary sociology. Especially in the Arab world. So it is important to shed light on some aspects related to social movements and its important role in creating change in the nature social relation in contemporary sociology.
Keywords: Social movement; their social importance; their political importance.

1/ تعريف الحركة الاجتماعية:

يمكن القول أن تعريف "الحركة الاجتماعية" أو "الحركات الاجتماعية" ليس بالأمر الميسر أو السهل، وذلك نظراً للاختلافات الأيدولوجية، وكذلك لعدم وضوح طبيعتها السيسيولوجية وتداخل عوامل تكوينها وأهدافها. ومما يزيد الأمر تعقيداً هو التداخل بينها وبين الصراع الاجتماعي والسياسي والديني. إن الغموض واللبس في تحديد وتعريف الحركة الاجتماعية يجب ان لا يقف عائقا أمام محاولة نحت تعريف يحتوي على المشتركات أو الحدود الدنيا من العناصر التي اتفق عليها الباحثون.

الحركة الاجتماعية على وفق ما ذكر تورين هي الفعل الاجتماعي الذي تم من خلاله العمل على إحداث تغيير في المجتمع. وبهذا المعنى تكون الحركة الاجتماعية فعل جماعي يهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع ككل أو في قطاع محدد منه كقطاع العمال، أو قطاع المرأة، أو البيئة، أو الأقليات، أو السلام، أو غير ذلك.

وهناك من عرف الحركة الاجتماعية على أنها تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتصبح أكثر قرباً من القيم العليا التي تؤمن بها الجماعة.[1]

ويشير بعض العلمـاء إلى الحركـة الاجتماعيـة على أنهـا حالـة جماعيـة لها وعي بذاتها داخـل محيطها وتتحرك من أجل إنجاز تغيير في نطاق هذا الوعي، وهذا يفترض وجود شكل معين من التنظيـم والقيادة قد يؤدي إلى صراعـات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية متشابكة.[2]

ومن جهة أخرى عرفها عبد الناصر جابي على أنها الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من

القيم الفلسفية التي تؤمن بها الحركة.[3]وعلى نحو مشابه عرفها عبد الله شبلي على أنها الجهود الجماعية لجماعة أو طبيعة اجتماعية يعملون معاً وبوعي ودأب لتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم تغييراً جذرياً، أو بعض أجزاءه سواء بالثورة، قلب النظم أو بانتهاج طريق إصلاحي.[4]

ويرى تيرنر وكيلين أن الحركات الاجتماعية من أكثر أشكال السلوك الجمعي تنظيماً في العمل وتعميقاً في القصد والهدف، وهي من سمات المجتمعات المتحضرة حيث أن المجتمعات البدائية لا تسعى إلى التغيير.[5] وأشار فرانسو شازل *Fracois Chazel* إلى أن الحركة الاجتماعية محاولة جماعية للاحتجاج والمعارضة تستهدف فرض تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية.[6]

وأشـــار غي روشي (1968) إلى الحركـــة الاجتماعيـــة على أنها تنظيم محدد له أهداف معلنـــة وهـذا يتفـــق مع تعريف بلومـــر 1946، الذي عرفهـــا على أنهـا جهد جماعي يهدف إلى التغيير.

وكذلك ورد تعريف في قاموس علم الاجتماع يشير إلى الحركات الاجتماعية على أنها جهد مستمر يهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة.[7] والجهد يشير الى فعل والمشترك يعني عملا جماعيا.

ومن جهة أخرى أشار اريك توفو إلى أن الحركة الاجتماعية مجموعة من الأفراد تجمعهم مطالب مشتركة يعبرون عنها بطرق معروفة مثل المظاهرات والاضرابات،[8] ويقترب من ذلك سدني تاورس الذي اشار الى أن الحركة الاجتماعية هي التحدي الجماعي للسلطة وللنخبة من قبل مجموعة باسم أهدافها المشتركة.[9]

إن العرض السابق للتعاريف السابقة للحركة الاجتماعية يظهر أن هذه التعاريف أكدت على عدد من النقاط أهمها:

- جهود جماعية مقصودة أو فعل جماعي مقصود؛
- أهداف مشتركة محددة؛
- وجود معايير مقبولة اجتماعيًا؛
- تضامن وتأييد؛
- إدارة واعية؛
- شكل من التنظيم.

وبهذا المعنى الحركة الاجتماعية هي الجهود المنظمة التي يبذلها عدد من الافراد المؤثرين بهدف التغيير أو مقاومة التغيير. ويعرفها مرزوق بانها الحركات التي يحقق من خلالها الكائن الاجتماعي سيطرته على محيطة ويصنع التاريخ، وهي مجال إبداع للعقل الاجتماعي، ومحرك للتغيير الاجتماعي.[10]

وفي الفكر الماركسي وتأسيسا على طروحات ماركس نجد أن الحركة الاجتماعية حركة مستقلة ذات وعي ذاتي تسعى وراء مصالح مادية مرتبطة بملكية وسائل الانتاج والصراع حولها.

كما ويعرفها سكوت على أنها فاعل اجتماعي ينشأ بين أفراد تجمعهم مصالح عامة ويدركون أن لهم هوية خاصة بهم وبالتالي فهي تضم كل العناصر الجماعية والاستقلالية ومستوى الوعي المرتبط بهوية مميزة وبمصالح ذات نطاق محدود في المجتمع يضم فئات اجتماعية متجانسة ومتوافقة. من كل ذلك يمكن القول ان الحركة الاجتماعية فعل جماعي منظم يسعى لتحقيق اهداف مشتركة بوسائل متعددة.

2/ مفهوم الحركات الاجتماعية:

يتسع مفهوم الحركات الاجتماعية ليشمل الحركات القائمة على الموقع والهوية الطبقية، كما هو الحال في الحركات القديمة، اما الحركات الاجتماعية المعاصرة فنجد ان لها أهداف نوعية أو اجتماعية عامة عابرة لحدود الطبقات الاجتماعية والبناء السياسي وأحيانا عابرة للمجتمعات.

ولعله من المفيد عند تحديد مفهوم الحركة الاجتماعية مقارنتها بالأحزاب السياسية، فالحركات الاجتماعية لا تسعى إلى الاستلاء على السلطة السياسية، كما أنها لا تعمل من خلال آليات العمل السياسي المباشر، رغم أنها قد تهيئ المناخ للتغيير السياسي لذلك. وكذلك نجد أن مطالب الحركات الاجتماعية في الغالب تتعلق بقضايا اجتماعية وقد لا يكون لها برنامج عمل محدد وواضح رغم توفر الوعي بذاتها ومحيطها وهويتها.

والحركات الاجتماعية قد تشكل مدخلاً للصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية أو الداخلية حيث أن نطاقها في الغالب محلي يتصل ويرتبط بمجتمع العينة. ومن جهة أخرى ينظر إلى الحركات الاجتماعية على أنها حركات شعبية في الغالب. كما

أن الحركات الاجتماعية تختلف عن الهبة او التمرد العفوي الذي يفتقد للوعي والقيادة والتنظيم.

أن فهم الحركات الاجتماعية وتحديدها، كما يرى تورين (1973) يجب أن يتجنب الاختزال أو فصلها عن سياقها العام وتفاعلاتها، اضافة إلى ذلك يجب ألا تفسر الحركات الاجتماعية بعامل أو متغير واحد كالعامل الاقتصادي مثلاً، بل يجب الاهتمام بالسياقات الاخرى[11] لأنها متصلة ومترابطة.

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم الحركات الاجتماعية قد تراجع خلال العقود الثلاثة الأخيرة لصالح مفهوم جديد وهو مفهوم "المجتمع المدني" أو ما يسمى بمؤسسات "المجتمع المدني" والتي بدأت تدريجياً بأخذ زمام المبادرة والتحرك لتحقيق اهداف نوعية ذات صبغة اجتماعية عابرة لحدود الطبقات والبناء السياسي. وتمتاز مؤسسات المجتمع المدني في أنها في الغالب مؤسسات قائمة معترف بها، واحياناً تتعدى الحدود الوطنية، وهي مؤسسات لها أهادف محددة وبرامج وآليات عمل محددة كما أن مؤسسات المجتمع المدني تتنوع من حيث اهتماماتها من اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. وهي مؤسسات تتمتع بالدعم والاعتراف الدولي، وأصبحت هذه المؤسسات ملاذاً للجماعات المقهورة والمظلومة وذلك عكس ما يرى الجابري بان التقاليد هي ملاذ الشعوب المقهورة والمظلومة.[12]

3/ أشكال الحركات الاجتماعية:

توجد الحركات الاجتماعية في كل أنحاء العالم وتأخذ أشكالاً متعددة[13]، منها حركات طبقية وحركات ديمقراطية، وحركات حقوقية، ..... الخ. وهناك حركات اجتماعية محلية واخرى عالمية كما يشير الباحثون إلى حركات اجتماعية كلاسيكية، ركزت على إعادة توزيع الثروة أو الوصول إلى مواقع القرار، ويقابلها حركات جديدة أو حديثة تركز على مقاومة الرقابة الاجتماعية أو الدفاع عن الحريات، وهي ليست حركات نقابية أو مهنية أو طبقية[14]، كما ظهر هنالك ما يسمى بالحركات الاجتماعية المقاومة لسياسات العولمة، وهي الحركات التي تستهدف التأثير في المجتمعات باتجاهات مضادة لتأثير سياسات الليبرالية الجديدة ، وهي حركات تواجه الكثير من الصعوبات بسبب نقص الإدارات وغياب القوة السياسية.[15]

وربما تختلف الحركات الاجتماعية في أهدافها وتطلعاتها، فهناك حركات تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام السارية، وهناك حركات تسعى إلى تغيير القيم والأخلاق.[16]

وينظر بعض الباحثين إلى الحركات الاجتماعية على أنها تنظيم فكري وأحياناً عقائدي وبه يظهر أسباب الظهور والأهداف والمشاكل التي يجب حلها أو التصدي لها، وفي هذا الإطار يشار إلى عدة أنواع من الحركات الاجتماعية، فمنها مثلاً الحركات الإصلاحية وهي الحركات التي تقبل بالواقع لكنها ترغب في إحداث إصلاحات في بعض جوانبه مثل حركات المرأة والحركات العمالية والنقابية، وهناك الحركات الثورية وهي الحركات التي ترفض الواقع وتسعى إلى التغيير الجذري في المجتمع، ومثال على ذلك الثورة الأمريكية والثورات الأوروبية وعديد من الثورات في الدول النامية، وهناك أيضاً الحركات الفلسفية والمثالية وهي حركات موجودة في الدول المتقدمة بشكل خاص، وتسعى إلى نشر الأخلاق التأملية والحياة المثالية وتوثيق العلاقات الإنسانية بعيداً عن القيم الدينية، ومثال ذلك الحركات الوجودية الإلحادية وغيرها.

وإذا كانت الحركات الاجتماعية تشير إلى تحقيق إصلاحات كلية أو جزئية داخل المجتمع فإنها يمكن أن تصنيف الى حركات سياسية تهتم بالشؤون السياسية والانتفاضات الشعبية والى وصنف آخر حركات اجتماعية تسعى لتحقيق اصلاحات داخل المجتمع في قطاعات ذات أهمية مثل قطاع المرأة وقطاع التعليم وقطاع الصحة وصنف ثالث هو الحركات الدينية والتي تهتم بالشؤون الدينية والعودة إلى الأصول الدينية النقية.[17]

وتمثل الحركات الاجتماعية ثقافة محدده قد تكون إصلاحية أو مضادة أو متطرفة تتصارع مع القيم الموجودة داخل المجتمع، أو قد تحدث نتيجة لعدم الرضا عن الأوضاع الراهنة ولرغبة إصلاحها أو تغيرها.

وهنالك تصنيف آخر يشير إلى أربعة أشكال من الحركات الاجتماعية، والشكل الأول هو الحركات الاجتماعية الدينية وهي حركات قديمة كالحركات الدينية التي حدثت في العقود السابقة، والتي كانت تسعى لإصلاحات اجتماعية أو دينية وعقائدية. وشكل اخر من الحركات ذلك الذي يتشكل استنادًا إلى عوامل ثقافية، ولغوية، وجغرافية. والشكل الثالث يندرج تحت ما يسمى بالحركات العنصرية، وهي الحركات التي تقوم على أساس من لون البشرة أو العرق مثل حركة زنوج أمريكا وفكرة سمو العرق الآري وغيرها، والشكل الرابع هو الحركات العمالية وهي الحركات التي تهتم بقضايا ومشاكل العمال أو التي تحاول أن تخلق بيئة عمل مناسبة من حيث الأجور وساعات العمل والسلامة العامة والحقوق العمالية الأخرى. ويرى تورين (1973) أن الحركات الاجتماعية تتشكل استناداً إلى عدد من العناصر أولها الدفاع عن الهوية ثم النضال ضد الخصم وأخيراً تحقيق الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد.[18]

وهناك من يرى أن الحركات الاجتماعية يمكن أن تصنف بطرق أخرى مثلاً حركات احتجاجية تسعى إلى التمرد والتغيير في مقابل حركات تطالب بالإصلاح وهنالك حركات اجتماعية تسعى إلى التنمية والخدمة الاجتماعية، ومن جهة أخرى تصنف الحركات الاجتماعية من حيث الحجم فهناك حركات اجتماعية كبيرة، وأخرى صغيرة، وايضاً تصنف الحركات الاجتماعية من حيث الاستمرار فهناك حركات تستمر لفترات طويلة وأخرى تنتهي في فترة قصيرة.

وبناءً على ما سبق ترى أن الحركات الاجتماعية متعددة الاشكال وذلك تبعاً لأهدافها ومرتكزاتها والمبادئ التي استندت اليها والبيئة الاجتماعية التي نشأت فيها.

4/ الأسس التي قامت عليها الحركات الاجتماعية ومراحل نموها:

يشير الباحثون إلى أن الحركات الاجتماعية قديمة وربما ترجع إلى بدايات ظهور المجتمعات البشرية، فالحركة الاجتماعية كما اشرنا سابقاً: هي فعل إنساني جماعي يهدف إما إلى تغيير واقع معين أو اصلاح واقع معين، ورغم قدم الحركات الاجتماعية إلا أن استعمال الحركات الاجتماعية كمفهوم نظري، ربما يرجع إلى المؤرخ الألماني فون ستاين، حيث استخدم هذا المصطلح للدلالة على أشكال الاحتجاج الإنساني الهادف إلى التغيير.[19] إن المتتبع لتاريخ الثورات والتغيرات الاجتماعية في العالم المتقدم يجد أن أغلب هذه الثورات قامت على أساس من نشاط الحركات الاجتماعية كالثورة الإنجليزية 1688، والثورة الأمريكية 1776، والثورة الفرنسية 1789، والثورة المكسيكية 1910، والثورة الروسية 1917.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الحركة الاجتماعية يمكن أن تعد أقدم حركة في التاريخ،[20] والحركات الاجتماعية أيضاً وجدت وعززت وجودها في كل أنحاء العالم، ومن الأمثلة على ذلك الحركات الطبقية والحركات الديمقراطية وحركات حقوق المرأة.[21]

لقد أشار الباحثان أندريه غندر فرانك ومارتا فويتس إلى أن علماء الاجتماع حددوا أهم المحطات في تطور الحركات الاجتماعية كما يلي:

- **المحطة الأولى:** ما قبل عام 1968 وتم الإشارة في هذه المحطة إلى الحركات التي تتشكل من مكونات الاحتجاج الرامية إلى البناء والتغيير وفقاً لما ذكره العالم الألماني لورنزفون ستاين (1842) *Lorenzvon Stein*، ومن بعده جاء كل من هيجل وماركس وكانط وبارسونز والذين وضعوا اسسا جديدة لتحديد وفهم الصراع الاجتماعي والطبقي.

- **المحطة الثانية 1967-1989:** وفي هذه الفترة زاد الاهتمام بالحركات الاجتماعية وربطها بالموارد البشرية وظهر ما يسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة.
- **المحطة الثالثة: 1989-2007:** وفي هذه المرحلة ظهر وازدهر ما سمي بالحركات المناهضة للعولمة.
- **المحطة الرابعة: 2008-**: وبدأت هذه المرحلة بعد الأزمة المالية العالمية 2007 وما بعدها، حيث تم إعادة البحث في مفهوم الجماهير المجرمة وسيكولوجية الجماهير، كما أنه في هذه المرحلة تم إعادة بحث وقراءة الماركسيه، وكذلك الحديث عن أزمة الرأسمالية[22]. كما أنه في المرحلة برز ما يسمى بحركات الربيع العربي، والتي ما زالت تفاعلاتها في بدايتها، حيث تم إنهاء بعض النظم السياسية كما حصل في ليبيا وتونس ومصر واليمن، إلا أن حالة استقرار هذه المجتمعات لم تظهر بعد ولا يستطيع أحد أن يتكهن بما يمكن أن تنتهي عليه الأمور، أو ما يمكن أن تقود إليه الأحداث التي ما زالت مستمرة وتتفاعل وهي بلا أدنى شك بحاجة الى دراسة وتقييم حال استقرارها ، لان الدمار الكبير الذي نتج عنها لا بد أن يؤسس لنظرة جديدة وتقييم جديد للحركات الاجتماعية ، وبفتح أفاق جديدة وواسعة للباحثين لدراسة الحركات الاجتماعية من منظور جديد ومختلف .

لقد امتازت الحركات الاجتماعية في هذه المرحلة وفق ما أشار إليه فرانك ومارتا بعدد من الخصائص ومنها:

- **أولاً:** طول نفس الجماهير في الدفاع عن مطالبها وقدرتها على توظيف الموارد بكفاءة، وتنوع وسائل التواصل الاجتماعي؛
- **ثانياً:** عدم الارتباط بحزب سياسي أو فكر معين وكذلك عمومية هذه الحركات على مستوى الوطن؛
- **ثالثاً:** ظهور قيادات للحركات الاجتماعية من فئات كانت توسم بالبرجوازية السلبية، وتراجع مكانة قيادات القوى العاملة عن موقع القيادة؛
- **رابعاً:** ازدياد ظهور فعالية الحركات الدينية والتي أخذت تنسج تحالفات مع فئات اجتماعية أخرى؛
- **خامساً:** تنوع الخلفيات الفكرية (الإيدولوجية) وتوحدها ولو مؤقتاً على أرضية مطالب وأهداف مشتركة وعداء مشترك لقوى الاستبداد والهيمنة.

ويكاد ان يجمع الباحثون على أن السياق التاريخي العام الاجتماعي السياسي الذي تنشأ فيه الحركات الاجتماعية هو سياق "الأزمات" فالحركات الاجتماعية لا تأتي من فراغ، ولا تأتي ترفاً أو من رخاء، فالأزمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، هي التي تؤسس جدياً لظهور الحركات الاجتماعية، كأزمة الديمقراطية وأزمة الحريات والأزمات الاقتصادية، كما أن ظهور الحركات الاجتماعية يأخذ مساراً تطورياً ولا يأتي فجأة أو بشكل مباغت، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الحركات الاجتماعية تمر بمراحل عديدة منها:

- مرحلة السخط، والاستياء من الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة؛
- مرحلة تكوين أو تشكل الوعي والتنظيم؛
- مرحلة التحرك باتجاه هدف أو مجموعة أهداف محددة تسعى الحركة لتحقيقها بشتى السبل والوسائل.[23]

لقد أشار الباحث الان تورين إلى أن الحركات الاجتماعية تأسست على ثلاثة مبادئ أساسية:

المبدأ الأول: مبدأ الهوية، وينطوي على تحديد الهوية الذاتية وهوية الخصم وهذا يشير الى حالة انقسام في المجتمع تنتج عنه الشعور بالظلم وعدم العدالة.

المبدأ الثاني: مبدأ التعارض، ويفترض هذا المبدأ أن يتحدد الخصم بوضوح تام وموضوعية.

المبدأ الثالث: مبدأ الكلية، بمعنى أن يكون للحركة وعي جمعي شمولي ولجماعات كبيرة وليس لأقلية أو جماعة صغيرة، فالحركات الكلية الشمولية تنجح في الغالب في تحقيق أهدافها لأنه يصعب التغلب عليها،[24] اما جماعات الاقلية والجامعات الجامعات الصغيرة فإنها تعجز عن تحقيق أهدافها.

وفي إشارة أخرى يرى نورين أن نمو وتصاعد الحركات الاجتماعية يرجع أساساً إلى فشل النظم السياسية الحديثة في ضمان الحرية والإخاء والمساواة.[25]

ومن جانب آخر يشير هبرماس في كتابه "النسق والحياة العالمية 1987 *Life World and System*" إلى أن مجتمع ما بعد الحداثة يظهر فيه استعمار لسبل العيش من خلال بنية الدولة والسوق، أي أن الحياة اليومية أصبحت مسيسة، ولذلك تأتي الحركات الاجتماعية كردة فعل ومحاولة للخروج من هذا الوضع، أي أن هيمنة الدولة والسوق تدفع بالمواطنين إلى التحرك لإزالة هذه الهيمنة.

وقد نشط العالم بيير بورديو منذ عام 1968 في محاولة لدراسة وفهم وتحليل الحركات الاجتماعية وأسباب ظهورها، وبشكل خاص الحركات المناهضة للعولمة، وشاركه في هذا الاهتمام مع كل من تشومسكي وأنطونيو نيغري العالم الإيطالي المعروف.

والحركات الاجتماعية كما يرى بورديو مجال صراع ونزاع وتنافس مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء،[26] كما انه رافض للعولمة والليبرالية الجديدة كلياً، وأسس الحركة الاجتماعية الاوروبية التي تقاوم النظم الاقتصادية غير العادلة، ومنع السيطرة على الاقتصاد وإزالة الرقابة عليه ووفق ما يراه بورديو فإن الليبرالية الجديدة اتجاه مفرغ من البعدين الاجتماعي والتاريخي، بل أكثر من ذلك ويرى أن هذا الاتجاه يهدف بشكل أساسي إلى تدمير كل ما هو جماعي، وينظر إلى العلاقات الاجتماعية بمنظور علاقات السوق الذي هو حقل لتبادل المصالح تسوده ثقافة المصالح والتنافس والربح والخسارة والحركة السريعة لرأس المال، مما يؤكد أن سياسة العولمة لها نتائج مدمرة على الحياة الاجتماعية والمجتمع.[27]

إن الهدف الأساسي للحركات المقاومة للعولمة هو المحافظة على العلاقات الاجتماعية التقليدية وتحصين المجتمع ضد الليبرالية الجديدة التي تسعى إلى تدمير كل ما هو جماعي أو اجتماعي وإضعاف التماسك الاجتماعي بل وتفكيك المجتمع بما يضمن سيادة منطق السوق وسيادة عقلية تبادل المصالح والمنافع.[28]

لقد نمت الحركات الاجتماعية وتطورت وأخذت أشكالاً متعددة ولم تعد الحركات الاجتماعية مرتبطة بالتمايز الاجتماعي أو الأساسي الطبقي بل إن مفهومها وأشكالها اتسعت لتشمل كل انواع التمييز من حيث الدين والنوع الاجتماعي والهوية والحقوق الاجتماعية والعدل والسلام والبيئة وغيرها، ومن هنا ظهر ما يسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة في إشارة إلى تجاوز اهداف الحركات الاجتماعية لموضوع السيطرة على وسائل الإنتاج كمطلب للحركة العمالية على سبيل المثال لقد أصبحت الحركات الاجتماعية تتناضل من أجل إعادة السيطرة على الزمن والفضاء والروابط والعلاقات ضمن التفاعل اليومي للأفراد والجماعات، وكذلك إعادة التأثير والسيطرة على التغيرات التي تحدث في المجتمع.[29]

5/ أهم النظريات التي حاولت أن تفسر الحركات الاجتماعية:

تعد الحركات الاجتماعية من أكثر أشكال السلوك الجمعي تنظيماً ووضوحاً في الأهداف والغايات، وهي أيضاً من سمات المجتمعات المتحضرة، لأنها من أهم مداخل التغيير الاجتماعي، عكس المجتمعات البدائية التي لا تبحث عن التغيير.

لقد ظهر عديد من المدارس الفكرية التي حاولت أن تدرس وتفسر وتفهم شكل وطبيعة آلية عمل وتفاعل وتطور الحركات الاجتماعية، وفي هذا السياق نجد محاولة توماس كون لدراسة الهوية والتشكل والفعل من خلال ما سمي نظرية البرادايم (*Paradigme*) حيث فسر تقدم العلم عن طريق "الثورة العلمية" من خلال حركات تدور في حلقة، تبدأ من مرحلة ما قبل العلم، وتنتقل إلى مرحلة العلم السوي ثم الدخول في أزمة التي تؤدي ثورة والتي بدورها تقود إلى علم سوى جديد ثم إلى أزمة جديدة وهكذا، هذا الأمر أو الفعل أو الحركة يشير إلى وجود ديمومة وديناميكية تجعل العلم يتقدم بالثورات ، هذه الدورة أو الحركة تمنع الركود أو الاستقرار السلبي في المجتمع فتجعله في حركة دائمة ساعياً نحو التغيير والتصدي للهيمنة، وتحصين الهوية عبر الاحتجاج والتكتل بهدف الوصول إلى الغايات المنشودة،[30] هذه النظرية تفسر الحركات الاجتماعية وتشير لها على أنها ديناميات اجتماعية تمنع الركود والثبات الاجتماعي وتسعى إلى التغيير وإعادة إنتاج الواقع ليصبح أكثر عدالة للفئات التي تشعر بالظلم أو التهميش، وبالتالي فإن الحركات الاجتماعية تفهم على أنها فعل اجتماعي تقوم به فئات اجتماعية تسعى لأن تكون في وضع أفضل، أو تسعى لتحسين الواقع وتخليص المجتمع من السلبيات والسير نحو الأفضل.[31]

ومن جانب اخر قام بلومر وبارك (*Blumer & Park*) ومن خلال ما يسمى بمدرسة شيكاجو، والتي تطورت خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، بمحاولة تفسير الحركات الاجتماعية على انها جزء من البناء الاجتماعي يسعى إلى التغيير، والحركات الاجتماعية في حد ذاتها عبارة عن نسق مترابط ومتساند له خصائص محددة وله آليات عمل محددة ويسعى لتحقيق أهداف جمعية لا تتحقق إلا بإحداث تغييرات في البنية الاجتماعية الكلية والحركات الاجتماعية وفق ما ترى هذه المدرسة سلوك جمعي، وتستند في تفسيراتها له إلى تحليلات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير، وقد أسهم في تطوير هذه المدرسة لاحقاً كل من سلمسر (*Smelser*) وغور (*Gurr*).

وعند الحديث عن النظريات والمدارس الفكرية التي حاولت تفسير الحركات الاجتماعية لابد من الإشارة لنظرية غوستاف لوبون، الذي يرى أن السلوك الجمعي، ثمرة من ثمار القوة المتنامية للطبقة الجاهلة التي كانت تتجمع في شوارع باريس متحدية النظام الاستقراطي الحاكم بهدف الاعلان أمام الملأ عن رغباتهم وتطلعاتهم الشخصية، حيث أن الذين يقومون بهذا الفعل جمهرة من الناس ويصعب تحديد هوياتهم الشخصية ، حيث كانت تصدر عنهم أفعال غريبة وشيطانية ووحشية أحيانًا.[32]

ومن النظريات الهامة أيضاً والتي حاولت تحليل وتفسير الحركات الاجتماعية ما يسمى "نظرية الانسلاخ الاجتماعي"، ووفق ما ترى هذه النظرية فإن أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة يشاركون في أعمال عنف وغوائية ويشاركون بفاعلية بالحركات الاجتماعية بسبب انسلاخهم عن المجتمع، او بسبب عدم انتماءهم للمجتمع، لعدم رضاهم عن وضعهم الاجتماعي والمعيشي، والحقيقة أن هذا الشعور بعدم الرضا أو عدم الانتماء لا يعني بالضرورة أن أبناء الطبقات العليا أو أبناء الأغنياء هم أكثر إنتماءً للمجتمع وإنما هو دلالة على درجة الرضا عن الوضع القائم ومدى الافادة منه وتحقيق المكتسبات.

لقد لقيت هذه النظرية دعماً واسناداً من كثير من المفكرين أمثال جوون دولارد ونيل ميلر الذي أشار إلى أن التذمر الذي ينتاب الأفراد في النظام الاجتماعي قد يؤدي بهم إلى سلوك طريق عدواني، وهذا السلوك يعتبر مكافأة نفسية يحصل عليها الأفراد، بمعنى أن هناك عملية تفريغ لعمليات الشعور بالظلم أو عدم الرضا، أو الاضطهاد، تماماً كالشخص الذي يقوم بالتكسير والتخريب في منزله عند الغضب الشديد.[33]

وهنالك نظرية أخرى تسمى "نظرية العدوانية" والتي ترى أن السلوك الجمعي سلوك يفقد فيه الأفراد كيانهم الذاتي بسبب سيطرة الشعور الجمعي، حيث يسيطر على الأفراد حافز واحد ومحرك واحد يحرك سلوكهم ويحدد أفعالهم ويوحدها. وترى هذه المدرسة أنه عندما تغيب أو تختفي المسؤولية الأخلاقية الفردية يختفي الشعور بالذنب، أو ما يسمي بالمسؤلية الفردية. فالسلوك الجمعي لا يخضع لضوابط ومحددات السلوك الفردي، إذ أن الفرد في هذه الحالة يتصرف كجزء من مجموعة، لا يشترك معها في الأهداف فقط ولكنه أيضاً يتحمل معها نتائج الفعل أو السلوك.[34]

كما أشار بلومر أيضاً إلى فكرة أن الأفراد يتصرفون في مجتمعاتهم تصرفاً عاطفياً انعكاسياً اسماه بـ"التفاعل الدائري" وهو مشابهه، كما يرى، بالتفاعل الذي يحصل بين قطيع

من الماشية، فإذا انفعل أو استثير أحدها تصرف كامل القطيع استجابة لفعل ذلك الحيوان، وكذلك الأمر بالنسبة للطيور، بمعنى أن الجماعات تتصرف دون تفكير عقلاني أو منطقي، وما كان الفرد يتصرف بهذه الطريقة لو كان منفرداً.

إن ما يمكن ملاحظته مما تطرحه هذه النظرية هو أن السلوك الجمعي مختلف عن السلوك الفردي. فالفرد الذي يعمل ضمن جماعة يتشكل سلوكه وفعله من خلال فعل الجماعة، والفرد يتنازل عن نمطه السلوكي الخاص ويستبدله بنمط آخر يفرضه العمل أو الوجود ضمن جماعة، والجماعة هي التي تتحمل نتائج السلوك، لذلك نجد الفرد يتصرف بما يخالف معتقداته وعاداته دون أن يكون لديه كامل الخوف من نتائج السلوك. فالسلوك الجمعي يتحدد شكله وطبيعته وفق الموقف ووفق الأهداف ووفق ردود فعل الجهة المقابلة، بل أكثر من ذلك إن سلوك الأفراد يصبح سلوكاً موقفياً يستجيب للموقف والحالة المستجدة لذلك يصعب أحياناً التنبؤ به أو توقعه.

إن العمل ضمن جماعة أو مجموعة يوفر غطاءً وحماية لسلوك الفرد بل أن السلوك الفردي يختفي في سلوك الجماعة، وربما يوفر ذلك هامشاً من الحرية للفرد بحيث يمكنه التصرف على طبيعته مستفيداً من الغطاء الذي يوفره الوجود ضمن جماعة.

ومن النظريات الأخرى التي تناولت موضوع الحركات الاجتماعية ما يسمى بـ "نظرية التقليد العرفية" وتبنى هذه النظرية كل من رالف تيرنر ولويس كيلين تحت ما يسمى بالنظرية العرفية، والتي تنظر إلى السلوك الجمعي على أنه نتيجة من نتائج العرف العقلاني الذي يتبلور من خلال التفاعل بين الأفراد.[35]

وهناك أيضاً ما يسمى "نظرية الميول والتقارب" والتي ترى أن الأفراد الذين يجتمعون في مكان واحد ويحملون نفس المشاعر والميول المشتركة نحو مشكلة اجتماعية معينة أو حول موقف أو هدف محدد، نجدهم يتصرفون بشكل جماعي، إذ أن توحد المشاعر والميول يجعل الأفراد يوحدون أفعالهم ومواقفهم تماماً كما يحصل لدى اجتماع أنصار الحزب السياسي أو مشجعي فريق كرة القدم.[36]

ويمكن القول أن النظريات المتعلقة بالحركات الاجتماعية تندرج تحت ثلاثة عناوين رئيسة وهي:

العنوان الأول: هو ما يمكن اعتباره النظريات النفسية، وتفسر هذه النظريات الحركات الاجتماعية على أساس السخط الاجتماعي وعدم الرضا وكذلك على أساس سوء التوافق

وعدم الانسجام الشخصي، بمعنى أن هذه النظريات تركز على الخصائص النفسية للأفراد وليس على الأهداف أو الدوافع الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية[37].

والعنوان الثاني: نظريات الضغوط الاجتماعية والتي تقيس نشوء الحركات الاجتماعية بسبب الشعور بالحرمان من الحقوق وغياب العدالة الاجتماعية الامر الذي يشكل ضغوطاً اجتماعية على الأفراد تؤسس لعمليات تمرد أو ردت فعل عنيفة اتجاه المجتمع[38].

والعنوان الثالث: نظريات التغيير الاجتماعي وتجميع مصادر القوة وترى هذه النظرية أنه من أجل ظهور الحركات الاجتماعية لابد من تظافر الجهود وحشد الإمكانات والمهارات، إذ أن الحرمان وعدم العدالة لا يكفيان لظهور الحركات الاجتماعية، وربما ينظر إلى هذه النظرية على أنها مكملة لنظريات الضغوط الاجتماعية وعدم العدالة ولكنها تقول أنها غير كافية لقيام حركة اجتماعية، إذ أن هناك متطلبات ضرورية أخرى لظهور الحركات الاجتماعية، وهي تظافر الجهود وحشد الإمكانات والمهارات[39]. وأحياناً يشار إلى هذه النظرية بـ "نظرية تعبئة الموارد" والتي ظهرت على يد زالد مكارثي كنتيجة لزيادة احتجاجات السود النساء والأقليات في الولايات المتحدة، وتقوم هذه النظرية على ثلاث ركائز:

أولاً: أنه لا يمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعاً سيكولوجياً لأنه يتصرف عقلانياً.

ثانياً: لا تعد النظرية التقليدية مناسبة لأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية غائبة عند ظهور الفعل الاجتماعي.

ثالثاً: تعد التنظيمات المفتاح الذي تفهم من خلاله عمليات التعبئة وتشـــكل الحركة مرتبط بتوفر موراد اقتصادية وسياسية للفاعلين.

من خلال العرض السابق يمكن القول أنه لا توجد نظرية واحدة منفردة كافية لأن لتفسير كافة الجوانب المتعلقة بالحركات الاجتماعية،[40] فالحركات الاجتماعية متنوعة في أهدافها وأشكالها وحجمها ومكانها وزمانها وشموليتها واستمراريتها ونتائجها، الحركة الاجتماعية الحقيقية كما قال الآن تورين تتجاوز مطالب مجموعة أو طبقة أو فئة ما، وتمتاز بالوعي الجمعي والتنظيم وتوفر الموارد وتوفر الجماعات الكبيرة التي تؤمن بنفس الأهداف والمبادئ وتسعى لتحقيقها تحت هوية محددة وموحدة كما يفترض وجود الحركات الاجتماعية وجود خصم محدد بوضوح وموضوعية.

6/ التطورات الحديثة في الحركات الاجتماعية:

لقد طرأت تغيرات كثيرة على الحركات الاجتماعية كمفهوم وكقوة فاعلة. فبعد أن كانت المصالح المادية البحتة المحرك الأهم لتأسيس الحركات الاجتماعية والصراع الطبقي الذي يؤدي إلى التغيير السياسي، أصبح عديد من الباحثين والعلماء يعتقدون أنه لا يمكن الاستمرار بربط الحركات الاجتماعية بالصراع الطبقي وعلاقات الانتاج فقط، بل لا بد من النظر إليها كما يرى هربل، ودراستها في سياقات أوسع حيث أن الحركات الاجتماعية أصبحت المدخل الأساسي للتغيير الجذري في الحياة الاجتماعية،[41] وهو الأمر الذي وافقه عليه عديد من العلماء الذين وجدوا أن أهداف الحركات الاجتماعية أصبحت تشكل مدخلاً لتغيير العلاقات الاجتماعية القائمة وإعادة بناءها على أسس جديدة، فهي بهذا المعنى تصبح تعبيراً عن وجود اختلالات وظيفية في النظام الاجتماعي وتسعى الحركات الاجتماعية إلى تغييرها أو إصلاحها إن صح التعبير، لكي يستطيع المجتمع الاستمرار والتقدم نحو الأفضل[42] وهناك من العلماء من ربط الحركات الاجتماعية بظاهرة التطور الحضري فهي سمة من سمات المجتمع الحضري، على اعتبار المجتمع الحضري هو مركز للنشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، بل هناك من أسماها بحركات المجال الحضري.[43]

مع نهايات القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين انتشرت الحركات الاجتماعية وتعددت وظائفها واشكالها وأهدافها، حيث أن التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي أصابت المجتمعات الحديثة، زادت من المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الأمر الذي أدى ظهور حركات اجتماعية معارضة ومتمردة أحياناً، وأخذت أشكالاً متعددة مثل الحركات المضادة للعولمة والحركات المدافعة عن حقوق المهاجرين وعن حقوق الشواذ والحركات المحافظة على البيئة وغيرها.

لقد أسهم تقدم وسائل الاتصال والمواصلات في انتشار هذه الحركات إلى كل المجتمعات، بل إن كثير من الحركات أخذت الصبغة العالمية، وأخذت تتحد على شكل حركات موحدة لها نفس الأهداف والغايات وتساند بعضها البعض، وأصبحت تتأثر وتؤثر ببعضها البعض، وأصبحت هذه الحركات القوى الأساسية المقاومة للنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، بل أصبحت تقدم خططاً وبرامج بديلة لما تقدمه السلطة السياسية الأمر الذي أدخلها في صراعات مع هذه النظم.[44]

لقد زاد التضامن والتنظيم من قدرة الحركات الاجتماعية الحديثة على الاستمرار والصمود أمام النظم القائمة وسلطاتها، بل وأصبحت حركات تسعى لرسم طريقة جديدة للحياة تسهم في إشباع حاجات الافراد وتلبي مصالحهم، وفي الغالب يلجأ الأفراد والمجموعات إلى الاحتجاجات والحركات لشعورهم أن الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة غير قادرة على تلبية طلباتهم واحتجاجاتهم، لذلك يقومون بأعمال إثارة تخرج عن المألوف في سعيهم لإجبار النظام السياسي على الاستجابة لمطالبهم. ويعد هذا النهج أو الأسلوب من السمات الجديدة للحركات الاجتماعية والتي تعد كما اشار سدني تارو الى أن الحركات الاجتماعية ليست مجموعات متطرفة تقوم بالتحدي الجماعي للنظام القائم[45] وأحياناً لمصالح المجموعة القائمة بالحراك، وأحياناً لصالح المجتمع ككل، كتلك المجموعات التي تقف أمام بناء المفاعلات النووية أو الإضرار بالبيئة عن طريق بناء المجمعات السكانية أو بناء الطرق. وبهذا المعنى نجد أن الحركات الاجتماعية الجديدة تأخذ أبعاداً جديدة لا علاقة لها بالمادة أو بمصالح المجموعة فقط، إنما تتعدى ذلك إلى مصالح البشرية جمعاء كالحركات التي تسعى للمحافظة على البيئة بكل مكوناتها انطلاقا من انها إرث عالمي كوني لا يجوز الإضرار به. فالحركات الاجتماعية الحديثة ليست ناجمة عن عملية إحباط أو عملية شعور بالظلم كما يرى روبرت جور،[46] بل هي حالة ناجمة عن نظرة مستقبلية ترتبط بمصير الوجود البشري على الكرة الأرضية ومستقبل الأجيال القادمة. وعلى هذا النحو نرى أن الحركات الاجتماعية ليست حركات طبقية ولا عرقية ولا دينية، بل هي حركات عقلانية متعددة الأهداف والأشكال، وهي ناجمة عن التطورات المتسارعة التي أصابت العالم اليوم وتتحرك وفق الآليات عمل ووسائل انتشار مرتبطة بالتقدم التكنولوجي الذي وصل اليه العالم اليوم.

لم تعد الحركات العمالية الأساس أو المحور في الحركات الاجتماعية الجديدة، خاصة في مجتمعات ما بعد الصناعة حيث اختلفت المطالب والأولويات الاجتماعية، فظهرت الحركات النسائية والحركات المرتبطة بالبيئة وحقوق الطفل وحقوق المهاجرين ومقاومة العولمة وغيرها، وكذلك الأمر اختلفت وسائل التعبير عن الاحتجاج من اعتصامات إلى الإضراب عن الطعام إلى احتلال الدوائر والمقرات الحكومية. وما يميز مطالب الحركات الجديدة أيضاً انها مطالب غير قابلة للتفاوض أو الوصول إلى حلول وسط، وهي أيضاً حركات لا تتعلق بفئة أو طبقة اجتماعية أو اقتصادية معينة بل هي مطالب عابرة لحدود الطبقات والفئات الاجتماعية، وعابرة أيضاً لحدود الدول والمجتمعات أحيانا.

ويرى عديد من العلماء أن الحركات الاجتماعية الجديدة تمتاز بأن لها أبعاد ودوافع فردية، فهي كما يرى "تورين" تسعى إلى تحرير الذات والتي تمثل مفهوم الفاعل الاجتماعي، فالفعل الاجتماعي له أبعاد فردية، والحركة الاجتماعية ما هي إلا تعبير عن إرادة ووعي الأفراد لذواتهم بعيداً عن الانخراط في نقابة أو جماعة سياسية للدفاع عن مصالحهم، والحركة الاجتماعية وفق "تورين" لا تتشكل بالعمل السياسي والصراع ولكن بقوة تأثيرها في الرأي العام.[47]

لقد أدخلت وسائل الاتصال الحديثة التكنولوجيا الحديثة أبعاداً جديدة على الحركات الاجتماعية، إذ تم اختصار الوقت والجهد والمال في تشكيل وتطور الحركات الاجتماعية، إضافة ازدياد سرعة الاتصال بشكل هائل بحيث أصبحت هذه الحركات تتشكل وتظهر بشكل مفاجئ، ثم تأخذ بالتوسع والانتشار على نحو غير معهود. بل أن وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت أصبحت قادرة على إشعال الثورات وتغيير الأنظمة السياسية ودعم أو محاربة الأحزاب السياسية، وتتم هذه الأمور بسرعة وسهولة ويسر.[48]

إن التغيرات التي أصابت الحركات الاجتماعية لم تقتصر على الوسائل ولكنها امتدت أيضاً إلى الأهداف والتطلعات، حيث أصبح الأساس في هذه الحركات هو مقاومة الهيمنة وكذلك إعادة كتابة التاريخ البشري على نحو جديد ووفق تحليل دقيق وموضوعي للأسباب والعوامل المؤثرة في الأحداث الاجتماعية وفي شكل ومفهوم القيم والممارسات الاجتماعية.[49]

لقد شهدت الحركات الاجتماعية الجديدة أشكالا من الاحتجاج مختلفة عما كان سائداً في السابق، ولعل السبب في ذلك هو تغيرات أصابت المطالب والأولويات الاجتماعية كنتيجة لتحول المجتمع من مجتمع صناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعي الذي أفرز حركات المرأة والبيئة ومناهضة العولمة وغيرها.[50]

لعل من أبرز التغيرات التي أصابت الحركات الاجتماعية هو اتصالها مع ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني، والتي لها ارتباطاتها على الساحة الدولية بل أن تمويلها في الغالب يأتي من مؤسسات ومنظمات دولية تسعى لإحداث تغيرات في المجتمعات وبخاصة النامية منها.

لقد أفرزت العوامل مظاهر سلبية كانت الدافع الأساسي لنشوء الحركات الاجتماعية الجديدة. فالنتائج التي ترتبت على العولمة كانت في جلها تصب في صالح الدول المتقدمة والمجتمعات الفنية التي استطاعت توظيف رأس المال والخبرة في الهيمنة على المجتمعات الفقيرة، وأكثر من ذلك بدأت المجتمعات الصناعية بتسويق قيمها ومعتقداتها على المجتمعات

الفقيرة، والتي بالضرورة هي مجتمعات مقلدة وفق نظرية أن ثقافة القوي أو الغالب هي الثقافة السائدة والمسيطرة والضعيف يقلد الأقوى.

وهنا واجهت المجتمعات الفقيرة حالة من عدم التوافق، إذ أن ثقافة وقيم المجتمعات المتقدمة لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات الفقيرة وإن أعجبت أو راقت للمثقفين والمتنورين والليبراليين في هذه المجتمعات الذين يمثلون نسبة ضئيلة في هذه المجتمعات الأمر الذي أدخل هذه المجتمعات في صراع بين ثقافة سائدة وهي ثقافة الأغلبية وثقافة وافدة وهي ثقافة الأقلية.

لقد فصل "الآن تورين" كثيرا في حديثة عن الحركات الاجتماعية الجديدة ووجد أن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تأخذ قوتها من العمل السياسي والصدام، ولكن من قدرتها على التأثير في الرأي العام ولتأسسها عن مبادئ القناعة والوعي التام.[51] والحركات الاجتماعية الجديدة كما يرى تورين تمتاز بأنها تتمتع بقدر من التنظيم والاستمرارية، ومن خلال هذه الحركات يمكن الدفاع عن الهوية والاستقلال الذاتي والتحرر من الخضوع للسيطرة، لذلك فهي وسيلة للدفاع عن الحقوق بل إن الحركة الاجتماعية، كما يرى تورين، لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الوعي والسيطرة على الحقوق وهو الامر الذي لا يمكن أن يتمتع البسطاء والمغفلون.

ويمكن القول أن الحركات الاجتماعية الجديدة أخذت أشكالاً وانطلقت من أهداف تختلف عن الحركات الاجتماعية القديمة، وإن هذه الحركات أصبحت حركات عالمية لها ارتباطها على المستوى العالمي، وأصبحت تمول وتدعم بعضها البعض، كما أن هذه الحركات أصبحت أهم التجمعات التي يلجأ إليها الأفراد للدفاع عن المصالح والمطالبة بحقوقهم وهي حركات سريعة الانتشار والتواصل نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال.

7/ الحركات الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر:

يمكن الحديث عن الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ابتداء من تلك الحركات التي ظهرت لمعارضة الدولة العثمانية، فقد ظهر في العالم العربي عديد من الحركات التي قاومت عمليات التتريك وفرض الضرائب وعمليات الإحصاء السكاني والتي كانت تهدف إلى التجنيد. ثم ظهرت حركات لمقاومة المحاولات الاستعمارية للهيمنة والتقسيم، وأخذت شكل حركات وطنية مقاومة وحركات احتجاجية. وقد أسست هذه الحركات للوعي والسعي للتحرر والرغبة في الاستقلال وبناء مجتمعات حديثة، وبذلك يمكن القول أن الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ظهرت وتحددت ملامحها الأولى تحت وطأة الأحداث والظروف التي خلقها

الاستعمار ومحاولات الهيمنة التي حاولت أن تفرضها الدول المستعمرة. وما ميز الحركات الاجتماعية العربية وانها كانت تظهر وتختفي بشكل مفاجئ وسريع ولم يكن بينها أي ارتباط، بحيث كانت تظهر في المجتمعات المحلية لمقاومة السلطات المحلية، دون أن يستدعي ذلك التنسيق مع تحركات في مناطق أخرى وربما يعود السبب في ذلك الى ضعف وسائل الاتصال والتواصل لا بل انعدامها.

ولعل من أوائل الحركات الاجتماعية المنظمة والواعية الحركات العمالية، والتي ظهرت مع بداية ظهور الصناعات البسيطة والتي أدت إلى ظهور تجمعات عمالية تعاني من مشاكل مشتركة ولها أهداف مشتركة. لقد ساعدت المشاريع الاقتصادية والصناعية بشكل خاص، على إحداث تغييرات أهمها نشوء ما يسمى بالطبقة العاملة والتي انبثقت منها الحركة العمالية، التي سعت جاهدة وبصور مختلفة الى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية للعمال، ودخلت كثير من النقابات العمالية بصراعات مع أصحاب المصانع والتي كانت أحياناً مصانع حكومية تتبع للدولة، الأمر الذي جعل الحركات العمالية في غالب الأحيان تجد نفسها في صراع مع الدولة. وقد حاولت كثير من الدول العربية السيطرة على النقابات العمالية والهيمنة عليها من أجل ضمان الاستقرار وعدم حدوث الاضطرابات، وهذا فعلاً ما حصل في كثير من الدول العربية ومنها مصر والسودان وتونس وغيرها.[52]

ومن الحركات الاجتماعية التي تشكلت في الوطن العربي ما يسمى بحركة الفلاحيين والتي جاءت نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الزراعي والتي كان من اهدافها إعادة توزيع ملكيات الأراضي الزراعية، كما هو الحال في مصر حيث تم إعادة توزيع ملكيات منذ عام 1952، وعلى أثر ذلك ظهرت حركات فلاحية لوقف هيمنة كبار ملاك الأراضي وأغنياء الريف ومنعهم من السيطرة على الأراضي، وكذلك الأمر في السودان حيث تشكلت اتحادات للمزارعين سعت إلى تطوير الزراعة والمحافظة على الأسعار وتقليل الكلف المادية في قطاع الزراعة.

ومن الحركات الاجتماعية الأخرى ما يسمى بحركات المثقفين والتي كانت تسعى لترسيخ قواعد الديمقراطية والعدالة والمساواة وكذلك الدفع باتجاه التقدم والابداع، وتقديم مشاريع وطنية في المجالات كافة، وقد تشكلت هذه الجماعات على أرضية المطالبة بالحقوق المدنية والحفاظ على الاستقلال وعلى التراث الحضاري والثقافي للأمة، ومحاربة الفساد والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول الأخرى.[53]

ومن أشكال الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ما يسمى بالمنظمات الحقوقية والدفاعية غير الحكومية، مثل منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمحافظة على البيئة وغيرها، وهي منظمات غير حكومية أصبح لها امتدادات عالمية نتيجة التواصل مع المنظمات المشابهة في العالم، وكذلك نتيجة لحصولها على التمويل من المنظمات والهيئات الدولية، رغم خضوعها لرقابة الدولة. ولم تعتمد هذه الهيئات على القواعد الشعبية في المجتمعات التي توجد فيها، وإنما اعتمدت على علاقاتها وامتداداتها الخارجية، ويمكن أن توصف هذه المنظمات بأنها منظمات نخبوية تعتمد في الغالب في نشاطها وقدراتها، على إمكانيات وقدرات الأشخاص القائمين عليها، وكذلك على مدى ارتباطها وتفاعلاتها مع المنظمات الدولية المشابهة. وقد انتشرت وتوسعت هذه الحركات في معظم الدول العربية معتمدة على مناخ توفر الدعم الخارجي مادياً ومعنوياً، كما وقدمت اتجاهات العولمة والليبرالية الجدية الدعم والغطاء لهذه المنظمات طالما أنها تتبنى سياسيات ومطالب تتوافق معها.[54]

ولا بد من الإشارة إلى حركات المرأة على اعتبار أنها حركة حقوقية غير حكومية، فهي حركات ترتبط بقضايا تحرير المرأة، والمطالبة بحقوق المرأة. وقد توسعت وتطورت هذه المطالب في ضوء الدعم والمساندة الدولية من المنظمات النسائية العالمية، ويمكن الإشارة هنا إلى ان هذه المنظمات النسائية كانت في الغالب تحصل على الدعاية من الحكومات والدوائر الرسمية تمشياً مع الخطاب العالمي حول المرأة وحقوقها. إضافة إلى قدرة هذه المنظمات على حشد التمويل الدولي كان لديها القدرة على الحشد الإعلامي لدعم قضايا المرأة، ممّا وفر لهذه المنظمات أذرع سياسية وإعلامية تعزز من مواقفها وقدراتها، الأمر الذي عزز مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ما يمكن تسميته بالحركات الدينية والثقافية. لقد ظهرت هذه الحركات كما يرى سمير أمين، بعد انهيار المشروع القومي واستبداله بالمشروعات الوطنية المحلية او القطرية حيث ظهرت الحركات الدينية لتقدم نفسها كبديل عن المشروع القومي العربي، وكذلك كبديل عن القوى اليسارية التي ضعفت بشكل كبير بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية، ومن العوامل الاخرى التي أسهمت أيضاً في ظهور هذه الحركات، تراجع قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية كالتعليم والصحة والدعم الاقتصادي للأسر المحتاجة، الأمر الذي شكل مدخلاً مساعداً لانتشار الحركات والجمعيات الدينية التي أصبحت قادرة على القيام بهذه الأدوار وبالتالي أصبح لديها القدرة على التأثير على

فئات كبيرة من المجتمع.[55] لقد تحولت الحركات الدينية والثقافية إلى مؤثر أساسي في اتجاهات المجتمع وأسست قواعد شعبية عريضة وأصبحت فاعلاً اجتماعياً قوياً يؤثر في الشباب وفي الأحياء الشعبية الفقيرة نتيجة لطرحها للقضايا المعاشية الأساسية للمواطنين من سكن وتعليم وصحة وعمل، بالإضافة إلى الجانب العاطفي المرتبط بسهولة تقبل الأفراد للأفكار ما دامت تستند إلى قواعد ومبادئ دينية.

وأخيراً يمكن الإشارة إلى الحركات الاجتماعية الجديدة والتي ظهرت كردة فعل على العولمة والسياسات الليبرالية الجديدة كذلك لتدهور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف البلدان العربية. وحاولت هذه الحركات أن تسوق نفسها كبديل عن المؤسسات الرسمية الأهلية عن طريق ممارسة الضغوط على النظم السياسية، من خلال التظاهر والاحتجاج من أجل أحداث تغيرات في بنية المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع التأكيد على قضايا التغيير واحترام الحقوق والحريات وتحقيق العدالة بين فئات المجتمع كافة. وقد أحدثت هذه الحركات نشاطاً سياسياً وثقافياً ملموساً، ربما كان له أثر بالغ في حدوث ما يسمى بالربيع العربي الذي ما زلنا نعيشه ونلمس أثاره، حيث كانت الحركات الاجتماعية الفاعل الرئيسي في التغيرات التي تشهدها بلدان العالم العربي اليوم، ومن الملاحظ أن هذه الحركة ظهرت وتشكلت نتيجة للانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي إلا انها ما لبثت وأن انغمست في الشأن الداخلي وركزت كافة نشاطاتها على أحداث التغيير في مجتمعاتها. ولا بد من القول أن هذه الحركات ستعاني مستقبلاً من أزمات داخلية، ربما يعود السبب فيها ضعف التماسك والتنظيم الداخلي لهذه الحركات الأمر الذي قد يقود إلى نزاعات وانقسامات داخلية مما قد يسهم في تراجع دورها وقدرتها على قيادة المجتمع وتقديم البدائل والحلول للمشاكل التي قامت من أجل حلها.

الهوامش:

[1]البيومي، ابراهيم2012، "الحركات الاجتماعية :. تحولات البنية وانفتاح المجال"، اسلام اون لاين. ص ص 1-7.

[2]محسن مرزوق، "الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب"، The Third World Forum pp. 1-27

[3]عبدالناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر،The Third World Forum2007 pp. 1-28 .

[4]عبدالله شبلي: الحركات الاجتماعية والسياسية، الأصولية الاسلامية نموذجاً.....

[5]رالف تيرنر ولديس كسلسن، السلوك المجمعي. انجلود كليفر، نيوجرسي، برنتس هول، 1972.

[6]د. عبدالمالك ورد، في مشروعية الحركات الاجتماعية الجديدة. وورد برس World Press 2012.

[7]غولدر كولب، "قاموس علم الاجتماع"، ALPe et al، 2000/p:169.

[8]سويلم العتري، دراسات في علم السياسة ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك 2002

[9] Tarrow, Sidney. Power movement: Collective Action Social movements and Politics. Cambridge press 1994. P.3

[10]محسن مرزوق، "الحركات الاجتماعية في تونس"، البحث عن الغائب The Third World Forum 2012 p.7

[11] Tuuraine, 1973 p. 20.

[12]محمد عايد الجابري، 2003، ص55.

[13]سمير أمين، الحركات الاجتماعية الديمقراطية في مواجهة إمبريالية العولمة، The Third World Forum, 2007.

[14]د. عبد الملك ورج."في مشروعية الحركات الاجتماعية الجديدة" وورد برس (World Pres) 2012.

[15]أحمد الشريف,2012, "الحركات الاجتماعية في العام العربي"

[16]البيومي، ابراهيم T012، "الحركات الاجتماعية :. تحولات البنية وانفتاح المجال"، اسلام اون لاين. ص ص 1-7.

[17]رشاد الفقيه، الحركات الاجتماعية، منتدى نظريات ومفاهيم وفروع علم الاجتماع

[18] تورين1973 , p. 9Tourain

[19]عبد الرحيم العطري, "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية", إضافات، ع 13 شتاء 2011 ص 17-31.

[20]ياسر بلهيمة، "حلقات في فهم الحركات الاجتماعية، من النضال الطبقي إلى النظال المعولم"، مركز الدراسات والتثقيف الذاتي بالمغرب.

[21]سمير أمين، "الحركات الاجتماعية الديمقراطية في مواجهة امبرالية العولمة" The Third World Forum 2007, p.4.

[22]أندريه غندر فرانك ومارتا، الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث، ترجمه عصام خفاجي وأديب نعمة، دار الفارابي طبعة أولى 1999.

[23]عبدالله شبلي ، الحركات الاجتماعية السياسية: الأصول الاسلامية السياسية المعاصرة نموذجاً،www.kotobarabia.com

[24]الآن نورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة 1998، وأنظر أيضاً الآن نورين، براديغما الوبيه- المنظمة العربية للترجمة.

[25]الآن نورين 1973، مرجع سابق ص26.

[26] Bourdieu, 1998 p. 28.

[27]المصدر السابق ص28.

[28]لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع، عمر برنوصي،2005، المصرف والسلطة، بير بورديو إعادة تعريف مفهوم الالتزام،

[29]حميدة حموي، "نظرية الحركات الاجتماعية"، انسانيات ع/8، 1999، ص 49-52.

[30]انظر ياسر بلهيمة، مرجع سابق

[31]أنظر عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتامعية، إضافات ع/3، شتاء 2011, ص17-31.

[32]غوستاف لوبون، دراسة في الفعل الجمعي، نيويورك، فيكنك 1960.

[33]جوون دولارد ميلر، الشخصية والعلاج النفسي، نيويورك ماكرو- هيل 1950.

[34]هربرت بلومر، التفاعل الرمزي أبعاد وطرق، انجلوود كليفر، نيوجرسي، رنتس هول 1969.

[35]لالف تيرنر ولويس كيلين، السلوك الجمعي، انجلوود كيلفر، نيوجرسي، برنتس هوك 1972

[36]جبري روز، الانفجارات، علم اجتماع السلوك الجمعي، نيويورك، المطبعة الحرة 1982.

[37]هانس توخ، علم النفس الاجتماعي للحركات الاجتماعية، أنديانا بولس. بوس- ميلر 1965.

[38]جوان نف كيري وكاثلين تيرني، الحرمان النسبي والحركات الاجتماعية من وجهة نظر نقدية لعشرين سنة من النظرية والبحث، مجلة علم الاجتماع الأمريكية عدد 23,1982، ص33-47.

[39]جون مكارثي ومايز زالد: ديناميكية الحركات الاجتماعية، كامبردج 1979.

[40]دديبية، حمدية حموي، مرجع سابق، ص5.

[41] RudelfHerberle, Social Movement: An Introduction to Political Sociology, [20] Applnton- century-Grofts, INC, N.Y.1951, P.4.

[42]أنظر: المرجع السابق ص5-9.

[43]عبدالاله فرح، الانترنت السياسي: مقارنة سوسيولوجية، شبكة النبأ المعلوماتية،2013.

[44] Tarrow Sidney, Power in Movement Collective Action, Social Movement and Politics Cambridge Press, 1994. P. 3-4.

[45] Tarrow Sidney.4-3مرجع سابق ص

[46] Gurr Ted Robert, Why men rebel, Prinston Univ. Press, 1970, p.37.

[47]الآن تورين، مرجع سابق

[48]لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: جوني جونز، الشبكات الاجتماعية والحركات الاجتماعية، ترجمة نصر عبدج الرحمن، مجلة

[49]بورديو بيرو، ج. دفاكونت (1997)، اسئلة علم الاجتماع، في علم الاجتماع الانفكاكي، ترجمة عبد الجليل الكور، غشراف ومراجعة محمد بودودو، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

[50]د. عبد الملك ورد، في مشروعية الحركات الاجتماعية، Word Press, 2012,p.7.

[51]أنظر- آلان تورين، براديغما جديدة لفهم علم اليوم، ترجمة جورج سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة.

- ألان تورين، تقدم الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، 1998

[52]عزه خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، الجزء الثاني، ص2-3.

[53]انظر: سمير أمين وفرانسو اوتار(محرران)، 2003، المنظمات الشعبية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية، والمنتدى العالمي للبدائل.

[54]انظر: - عبدالاله محي الدين (2003)، الحركات الاجتماعية في لبنات، بحث غير منشور ضمن بحوث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة- مركز البحوث العربية.

- عبدالله حنا، (2003)، المجتمعات الأهلي والمدني في الدول العربية الحديثة، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر.

[55]عماد صيام (2003)، الحركات الاجتماعية في مصر بين المرجعية الدينية والتجاوز الديمقراطي، مركز البحوث العربية، القاهرة.